

وقف تصدير الأرز بكل أنواعه

أصدر وزير التجارة والصناعة م. طارق قابيل قرارا بحظر تصدير كسر الارز ليمنع بذلك تصدير الارز بكل أنواعه، وذلك لمواجهة محاولات التلاعب والتحايل من قبل المهريين على القرارات السابق إصدارها بشأن منع التصدير، ويسري هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية. وقال قابيل إنه سبق أن أخذت الحكومة قرار بحظر تصدير الارز بجميع أنواعه فيما عدا كسر الارز منذ 4 أبريل الماضي الا انه لوحظ قيام بعض المهريين باستغلال عدم إخضاع كسر الارز لقرار منع التصدير وقيامهم بتصدير الارز على انه كسر أرز.

القاهرة - ناهد امام

صفحة تهتم بشؤون مصر وتبحر في ملاماتها بالتحليل وتناقش قضايا المغتربين وتبحث عن حلول لها
egyptnews@alanba.com.kw

انباء
مصرية

الاتفاق المبدئي يخضع لموافقة المجلس التنفيذي للصدوق خلال الأسابيع المقبلة

مصر تتفق مع صندوق النقد على قرض بقيمة 12 مليار دولار

بيان صندوق النقد الدولي في نقاط

- مصر دولة قوية لديها الكثير من الإمكانيات لكنها تواجه بعض المشكلات التي تتطلب علاجاً عاجلاً
- البرنامج التمويلي يهدف إلى تحسين أسواق الصرف الأجنبي وتقليص عجز الموازنة وخفض الدين الحكومي
- من المتوقع انخفاض عجز الموازنة المصرية من 98% من الناتج المحلي في 2015-2016 إلى 88% في 2018-2019
- نتطلع لتحرير البرلمان المصري قانون ضريبة القيمة المضافة بالإضافة لاستمرار تنفيذ الحكومة لبرنامج ترشيد دعم الطاقة الذي بدأته في العام 2014
- تمثل الحماية الاجتماعية حجر زاوية في برنامج الإصلاح الحكومي

الغرف التجارية ترحب

القاهرة - أ.ش.أ: رحب الاتحاد العام للغرف التجارية بوصول الحكومة إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بنحو 12 مليار دولار خلال 3 سنوات. وقال د.علاء عز أمين عام اتحاد الغرف التجارية إن الحصول على القرض يعد بمنزلة شهادة جدارة إيمانية لمصر، بأن اقتصادها يستطيع أن يفي بالتزاماته، وهذه الشهادة من إحدى الأساسيات للمستثمر عند اتخاذ قرارا للاستثمار في أي دولة. وأوضح عز أن الحصول على القرض سيعمل على تسهيل الحصول على منح وقروض أخرى من المؤسسات المالية الدولية، لتضخ استثمارات في شرايين الاقتصاد وتمتدح الدولة بها عمل التوازنات الإصلاحية المطلوبة من خلال برنامج زمني واضح، ولمزم ومدعوم بتمويل يساعد على تجاوز الآثار الاجتماعية للإصلاح، من خلال شبكة أمان اجتماعي لمحدودي الدخل.



رئيس صندوق النقد الدولي كريستين جارفيس ووزيرة المالية المصرية عمرو الجارحي ومحافظ البنك المركزي المصري طارق عامر خلال المؤتمر الصحفي المشترك أمس (أ.ف.ب)

وأضاف ان برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتضمن تطبيق «شبكات الحماية الاجتماعية ووصول الدعم لمستحقيه تاريخيا، ما آتاني كثيرا هو وصول الدعم لغير مستحقيه، هذا خطأ عشنا فيه لاكثر من 15 عاما». ودعا محافظ البنك المركزي طارق عامر المصريين الى «دعم» إجراءات الحكومة. وقال عامر في ختام المؤتمر الصحفي «نطلب من المواطنين ان يتقوا ويقفوا وراءنا كي نعبّر هذه الفترة».

بفرص العمل ورفع مستويات المعيشة للمواطنين. نحن في صندوق النقد الدولي على استعداد للشراكة مع مصر في هذا البرنامج كما نشجع الهيئات الدولية والدولان الأخرى على تقديم الدعم لها، سيكون من المفيد أيضا أن يبادر شركاء مصر على المستوى الثنائي إلى دعمها في هذه الفترة الحرجة. وقال وزير المالية المصري عمرو الجارحي ان إمكاناته الكاملة مما سيساعد على تحقيق نمو احتوائي وغني

برنامج الإصلاح الحكومي، وسيتم توجيه جانب من وفورات الموازنة المتحققة من الإجراءات الإصلاحية نحو الإنفاق على التحولات النقدية الاجتماعية وبالتحديد في مجالات دعم الغذاء والتحويلات الاجتماعية الموجهة إلى المستحقين». وأضاف «مع تنفيذ برنامج الإصلاح الحكومي إلى جانب المساعدات من أصدقاء مصر سيعد الاقتصاد المصري إلى إمكاناته الكاملة مما سيساعد على تحقيق نمو احتوائي وغني

خاتمة الأحاد». وأضاف «مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى جانب المساعدات من أصدقاء مصر سيستعيد الاقتصاد المصري قدراته الكاملة مما سيساعد على تحقيق نمو شامل يضمن استحداث فرص عمل ورفع مستويات معيشة المواطنين». وقال جارفيس ان الإصلاحات التي سيتم تطبيقها «لرفع كفاءة أداء سوق النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطيات الأجنبية وخفض التضخم إلى

قوية لديها الكثير من الإمكانيات ولكنها تواجه بعض المشكلات التي تتطلب علاجاً عاجلاً». وأضاف: ان الصندوق يتطلع لتحرير البرلمان المصري قانون ضريبة القيمة المضافة بالإضافة لاستمرار تنفيذ الحكومة لبرنامج ترشيد دعم الطاقة الذي بدأته في العام 2014. وقال جارفيس ان الإصلاحات التي سيتم تطبيقها «لرفع كفاءة أداء سوق النقد الأجنبي وخفض التضخم إلى

القاهرة - مجدي عبدالرحمن ووكالات قال صندوق النقد الدولي امس إن بعثته في القاهرة توصلت لاتفاق مبدئي مع الحكومة المصرية لإقراضها 12 مليار دولار على 3 سنوات داعيا شركاء مصر إلى مساعدتها في «هذه الفترة الحرجة»، موافقة المجلس التنفيذي للصدوق خلال الأسابيع المقبلة. وكانت الحكومة المصرية أعلنت في أواخر يوليو عن حاجتها لتمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات بما في ذلك 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي. وقال الصندوق في بيان صحافي من القاهرة امس إن البرنامج التمويلي يهدف إلى تحسين أسواق الصرف الأجنبي وتقليص عجز الموازنة وخفض الدين الحكومي مشيراً إلى أنه من المتوقع انخفاض عجز الموازنة المصرية من 98% من الناتج المحلي في 2015 - 2016 إلى 88% في 2018 - 2019. وقال محمد عمران رئيس البورصة المصرية «التوصل لاتفاق مع الصندوق خطوة مهمة لمصر على طريق الإصلاح، من شأن الاتفاق إعطاء ثقة لمتجمع المستثمرين باننا نسير على المسار الصحيح». وقال كريستين جارفيس رئيس بعثة الصندوق في القاهرة في بيان صحافي قرأه في مقر مجلس الوزراء المصري في القاهرة امس ان «مصر دولة

«الري»: لا صحة لما يتردد عن امتلاء بحيرة ناصر ومفيض توشكى بالمياه

مكعبا وارتفع المنسوب عند نقطة الخرطوم عن 15,68 مترا. وأصدرت السلطات السودانية تحذيرات للمواطنين القاطنين على ضفاف النيل بتوخي الحيطة من الارتفاع العالي لمناسيب نهر النيل ما يرحج حدوث فيضان، إذ أن المناسيب المسجلة هذا العام تعتبر ثاني أكبر رقم قياسي منذ فيضان النيل قبل أكثر من مائة عام. وقالت السلطات السودانية، إن مناسيب نهر النيل تجاوزت مستويات العامين 1946 و1988 اللذين شهدا أعلى فيضانات في تاريخ البلاد، ما يندر بأخطار جسيمة على المدن الواقعة على الشواطئ، مؤكدة أن منسوب النيل لهذا العام تجاوز العام السابق بنسبة 88٪.

وكالات: أكد م. عماد ميخائيل رئيس مصلحة الري، أنه لا صحة لما يتردد عن امتلاء بحيرة ناصر بالمياه وفتح مفيض توشكى، بسبب وصول كميات كبيرة من مياه السيول التي سقطت على مدن السودان، مشيراً إلى أن البحيرة تزيد بمعدلاتها الطبيعية في مثل هذا الوقت من العام، حيث تستقبل مياه الفيضان التي تصل من الهضبة الإثيوبية. وضربت الفيضانات والأمطار الغزيرة العديد من المدن السودانية، مما تسبب في زيادة منسوب مياه نهر النيل في السودان، لتفوق أعلى الفيضانات التي ضربت السودان عام 1988. ووفقاً للتقارير السودانية التي أكدت أن منسوب النيل سجل أمس الأول ارتفاعاً بلغ 15,68 متراً

«الزراعة» تدفع بـ12 طناً لحوماً طازجة بسعر 58 جنيهاً للكيلو بالقاهرة

وكالات: أكد م. أسامة رسمي، مدير عام التسويق بقطاع الإنتاج بوزارة الزراعة، أنه تم الدفع امس بـ 20 سيارة مملعة بـ 12 طناً لحوماً طازجة بسعر 58 جنيهاً للكيلو الواحد، بعدد من المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة، وذلك لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين، والحد من غلاء أسعار اللحوم وجشع التجار. وقال أسامة رسمي، بحسب «اليوم السابع»، إنه تم التنسيق مع مديريات الزراعة بمختلف المحافظات للتعرف على المناطق الأكثر فقراً للزراعة كميات كبيرة من اللحوم والسلع المدعمة بها، التي تستهدهم محدودي الدخل، مشير إلى أن جميع اللحوم التي يتم طرحها تخضع لأشراف بيطري كامل من قبل أطباء الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

وأوضح مدير التسويق أن قطاع الإنتاج يواصل طرح جميع منتجات السلع الغذائية المدعمة بالمنافذ الثابتة والمتحركة، وخاصة من اللحوم المستوردة والدواجن والأسماك ومنتجات الألبان والبقوليات والخضراوات والفاكهة ومواد البقالة، من خلال حملة وزارة الزراعة المبكرة التي تستهدف في المقام الأول خفض أسعار اللحوم، وتخفيف العبء عن المواطن البسيط حتى عيد الأضحى.

«القوى العاملة» تواجه البطالة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة للعاطلين بالمحافظات

وكالات: أصدر محمد سعفان، وزير القوى العاملة، تعليماته لمديري مديريات القوى العاملة بالمحافظات، بإنشاء قاعدة بيانات متكاملة بمؤهلات وتخصصات ومهن راغبين العمل، من خلال استمارة يتم تصميمها ووضعها على موقع كل مديرية للإسهام في تحقيق التوافق بينها وبين فرص العمل المتاحة التي تتوافر بالمديريات، ما يسهم في الحد من مشكلة البطالة.

وأوضحت وزارة القوى العاملة، في بيان لها امس، أن مديرية القوى العاملة بالإسكندرية أنشأت قاعدة البيانات وتم التسجيل عليها إلكترونياً، من خلال الرابط المنشور على الصفحة الرسمية لمديرية قوى عاملة الإسكندرية، وصفحة ملتقى الوظائف، فضلاً عن الصفحة الرسمية لديوان المحافظة. وقال محمد قنديل، مدير المديرية، إن

خدمة التسجيل على استمارة راغبين العمل تقدم وفقاً للخطوات التالية: يقوم المواطن بالتسجيل في الرابط من خلال برنامج متصفح google أو firefox، ثم يملأ البيانات الخاصة به على النموذج المعد لذلك، بعد ملء البيانات والضغط على مفتاح إرسال يتم تسجيل البيانات تلقائياً على قاعدة البيانات المعدة لذلك. وأضاف «قنديل»، أنه بمجرد نشر الرابط في الصفحات المشار إليها تغال المواطنون مع الصفحة، ووصل التسجيل بعد مرور نصف ساعة إلى أكثر من 120 مواطناً. وأشار إلى أنه سيتم التواصل مع أجهزة الإعلام بالمحافظة لتوعية الشباب لتغيير ثقافة العمل، وحثهم على العمل بالقطاع الخاص، والعمل الحر، فضلاً عن توعية أسرهم ان سوق العمل في مصر تحتاج إلى التخصصات الفنية والمهنية.

لجنة استرداد الأراضي تحيل ملف 215 فدانا إلى مباحث الأموال العامة

القاهرة - ناهد امام أحالت لجنة استرداد أراضي الدولة إلى مباحث الأموال العامة ملف 215 فدانا بمنطقة الكيلو 91 غرب طريق مصر إسكندرية الصحراوي استولى عليها أحد الأشخاص وقام بتغيير نشاطها وبيعها كمبان ورفض الاستجابة لطلب التفتيش. وطلب رئيس اللجنة م. إبراهيم محلب التواصل المباشر مع الأهالي المقيمين في هذه المساحة للتعامل المباشر مع اللجنة، بعيداً عن هذا الشخص الذي ستخذ ضده الإجراءات القانونية اللازمة لاسترداد حق الدولة منه دون تهاون. وحرصاً من اللجنة على تحقيق سياسة الدولة بدعم الشباب، قرر م. محلب إحالة ملف 30 ألف فدان قام عدد من الشباب باستصلاحها وزراعتها بمنطقة المغرة لشركة الريف المصري لدراستها، لأنها تدخل في نطاق مشروع الـ 1,5 مليون فدان، ويهدى الشباب استعدادهم لسداد ما سيتم تقديره عليهم من مبالغ، حفاظاً على هذه الأرض وما بذلوه من جهد لتعميرها. وحدد م. إبراهيم محلب 3 مبادئ للالتزام بها في التعامل مع أي ملف تتم مناقشته أو طلب تفتيش لواضعي اليد على أراضي الدول، وذلك في بداية الاجتماع الأسبوعي للجنة، الأرباع المقبل، المبادئ الثلاثة كانت: مدخلا لاتخاذ مجموعة من القرارات المهمة، في مقدمتها الموافقة على اقتراح محافظ البحر الأحمر اللواء أحمد عبدالله بالبدء في تقنين أوضاع المساحات الزائدة عن الأراضي المخصصة لنحو 55 منتجعا وقريبة سياحية بالفردقة، والتي قدرت حسب حصر المحافظة

بنحو نصف مليون متر مربع، كما وافقت اللجنة على منح أراضي الردم بشاطئ البحر لغفس القرى والمنجعات والبالغة مساحتها نصف مليون متر مربع بنظام حق الانتفاع. وتم تكليف هيئة الخدمات الحكومية بتشكيل لجنة بالتنسيق مع المحافظة وهيئة المساحة لتقييم هذه المساحات وتقدير السعر المناسب للتقنين أو حق الانتفاع، مع مراعاة ما أشار له المحافظ من أن هذه الفنادق والقرى لم تغتصب تلك الأراضي ولم تعد عليها، وإنما حصلت عليها بسبب عدم وجود أجهزة قياس دقيقة للأراضي وقت تخصيصها في ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، وظل مالكو هذه المنتجعات طوال السنوات الماضية يبحثون عن وسيلة لتقنين الوضع وسداد مستحقات الدولة، لكن أحدا لم يلتفت لهذا الملف رغم أهميته. وقال م. محلب أن المطلوب فقط هو تحصيل حق الدولة وتأمين المستثمرين في الوقت نفسه، مؤكداً أن المحافظ سيتولى الاتفاق مع مالكي ومسؤولي هذه المنتجعات على أسلوب التقنين والطريقة الأنسب لسداد السعر الذي يتم تحديده وفقاً لرؤيته وتقديره للظروف التي تمر بها السياحة في المنطقة. وقررت اللجنة تكليف رئيس هيئة التعمير والتنمية الزراعية بالتنسيق مع هيئة الخدمات الحكومية والمنجعات العمرانية وجهاز الكسب غير المشروع مع المحافظة الإدارية ومباحث الأموال العامة، للرد على الالتماس المقدم من شركة السليمانية، وتعرض فيه على تقدير اللجنة لقيمة حق الدولة عليها عن المخالفات التي ارتكبتها وتغيير النشاط للأراضي التي حصلت عليها والذي بلغ 2,3 مليار جنيه.

«الخطة والموازنة» ترفض القيمة المضافة.. ومطالب بتخفيضها إلى 10٪

وكالات: أعلن الأزهر أن امتحانات الدور الثاني للشهادة الثانوية الأزهرية، تبدأ غدا السبت، حيث يؤدي 43,693 ألف طالب وطالبة الامتحان في مادتي الفقه والجغرافيا وللقسم الأدبي والفقه والجبر للقسم العلمي. وشدد د. عباس شومان وكيل الأزهر، في بيان صحافي، على ضرورة التزام جميع المتواجدين بلجان الامتحانات (طلابا وملاحظين وعمالا وإداريين) بالتعليمات الخاصة بالامتحانات وعدم اصطحاب الهواتف المحمولة داخل مقر اللجان. وأشار وكيل الأزهر إلى أنه تم تشكيل فرق عمل ميدانية من المشيخة وقطاع المعاهد ستقوم بمتابعة الامتحانات بجميع المناطق على مدى أيام الامتحانات، وستكون هناك قرارات فورية ضد المخالفين لتعليمات الامتحانات، بالإضافة إلى غرف المتابعة بالمشيخة والقطاع والتي ستعمل طوال فترة الامتحانات لمواجهة أي طارئ، مؤكداً أنه تم تخصيص الأرقام الآتية للإبلاغ عن أي شكوى باللجان (01022042555، 01005147745) بالإضافة إلى الخط الساخن للأزهر 19493.

شهد اجتماع لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب امس خلافات وانقسامات حادة بين النواب والحكومة حول قانون ضريبة القيمة المضافة، وطالب النواب بتأجيل مشروع القانون وإقراره إلى الدورة البرلمانية المقبلة حتى تتحسن الأوضاع الاقتصادية للمواطن، وضمأن عدم تحميله أي أعباء إضافية جديدة. بينما رأى فريق آخر خفض معدل الضريبة إلى 12٪ أو 10٪ بدلا من 14٪ التي اجمع النواب على رفضها، وحذرت النائبة سبيليا نبيل من إصرار الحكومة على نسبة 14٪ سيتسبب في ارتفاع نسبة التضخم.

أول مرة.. تخصيص شقق إسكان اجتماعي للمواطنين فوق سن الـ 50 عاما

وكالات: أعلن د.مصطفى مدبولي، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، أنه لأول مرة تتم الموافقة على تخصيص وحدات سكنية ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي للمواطنين فوق 50 عاما، بحد أقصى 55 عاما. وأضاف د.مصطفى مدبولي، في بيان امس أن مجلس الوزراء وافق على إدخال مساور جديدة على مشروع الإسكان الاجتماعي من بينها دخول شريحة جديدة للدخل الشهري حتى 5 آلاف جنيه للأسرة، و4 آلاف جنيه للأعزب من الوحدات المتاحة لدى الصندوق، والمبنية بالفلل أو تحت التنفيذ، كما يلي: يقتصر التعامل على المواطنين أصحاب الدخل التي تتراوح بين 2500 و4000

جنيهه صافي شهريا للأعزب، و3500 و5000 جنيهه صافي شهريا للأسرة، ويتم الاستفادة من مبادرة البنك المركزي المصري بحيث يتم الحصول على التمويل العقاري بسعر عائد 8٪ متناقص لمدة 20 عاما. وأكد أنه لن يتم صرف أي دعم تقدي من صندوق التمويل العقاري لتلك الفئة، على أن يكون الحد الأقصى لسن المتقدم 55 سنة، ويتم التأكد من عدم سبق الاستفادة بوحدة سكنية مدعومة، ويكون مقدم الحجز بنسبة 25٪ من سعر الوحدة السكنية يسدد على 4 أقساط ربع سنوية، بخلاف ما قد يتم استكمالها من دفعة مقدمة عند الاستلام طبقا لمستوى الدخل وروغبة العميل ونتيجة الدراسة الائتمانية.

يأتي توقيع هذا البروتوكول في إطار الدور الحوري الذي يقوم به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء لتمكين ودعم مؤسسات الدولة المختلفة خاصة الأكاديمية والبحثية - نظرا لأهمية دورها - وتطوير الخدمات التي تقدمها من خلال استخدام كلياته وأدواته ما بين تحليل للمعلومات ودعم القرار.

بروتوكول تعاون بين جامعة بني سويف ومركز المعلومات

القاهرة - خديجة حمودة استقبل رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء م.حسام الجمل وفدا من جامعة بني سويف برئاسة رئيس الجامعة د.أمين لطفي، وخلال اللقاء تم توقيع بروتوكول للتعاون المشترك بين الجهتين وذلك باقتر الرئيس مركز المعلومات.

يأتي توقيع هذا البروتوكول في إطار الدور الحوري الذي يقوم به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء لتمكين ودعم مؤسسات الدولة المختلفة خاصة الأكاديمية والبحثية - نظرا لأهمية دورها - وتطوير الخدمات التي تقدمها من خلال استخدام كلياته وأدواته ما بين تحليل للمعلومات ودعم القرار.

يأتي توقيع هذا البروتوكول في إطار الدور الحوري الذي يقوم به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء لتمكين ودعم مؤسسات الدولة المختلفة خاصة الأكاديمية والبحثية - نظرا لأهمية دورها - وتطوير الخدمات التي تقدمها من خلال استخدام كلياته وأدواته ما بين تحليل للمعلومات ودعم القرار.